الأمم المتحدة

A/ES-10/937–S/2023/329

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
9 May 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الثامنة والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة 9 أيار/مايو 2023 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

ما فتئنا نحذر من الاعتداءات المتصاعدة التي ترتكبها إسرائيل على الشعب الفلسطيني، ولكن دون جدوى. فمرة أخرى، وكما أصبحت عادة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وخاصة في شهر أيار/مايو، شُنّ اعتداء عسكري آخر على قطاع غزة المحاصر، كاشفا عن نفس نمط قتل المدنيين، ومن بينهم الأطفال والنساء، دون ضوابط، ودون شعور بالذنب ودون مساءلة.

وبينما يتفرج المجتمع الدولي – يراقب مجلس الأمن من الخطوط الجانبية على الرغم من الولاية المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين – تشن إسرائيل غارة عسكرية تلو الأخرى واعتداء تلو الآخر، مما يؤدي إلى قتل وجرح المدنيين الفلسطينيين، وتدمير الأعيان المدنية والبنية التحتية وترويع جميع السكان المدنيين دون أن تترتب أي عواقب على أعمالها غير القانونية. ويدفع المدنيون الأبرياء أرواحهم ثمنا لتقصير المجتمع الدولي.

فكيف يمكن أن يترك السكان المدنيون الخاضعون للاحتلال – الذين يعتبرون أشخاصا محميين وفقا للقانون الدولي الإنساني – دون حماية، وكيف يمكن أن يتركوا دون إمكانية الدفاع عن أنفسهم في وجه الغارات الجوية والهجمات العسكرية التي تشنها السلطة القائمة بالاحتلال، وأن يجعل المجتمع الدولي هذا الأمر طبيعيا على نحو ما؟

فهذا الأمر غير قانوني وإجرامي وبغيض ولا يمكن أبدا تطبيعه من قبل من يلتزمون بالقانون الدولي وحقوق الإنسان ويُبقون على أي قدر من الكرامة والأخلاق. وتتطلب جرائم الحرب هذه من المجتمع الدولي اتخاذ إجراء لمحاسبة مرتكبيها، وتنفيذ القوانين الرامية إلى حماية المدنيين وضمان السلام والأمن ووضع حد لهذه الحالة غير القانونية.

170523 160523 23-08816 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وفي أعقاب ارتكاب سلسلة من عمليات القتل خارج نطاق القانون في الضفة الغربية، وأثناء الليل، في الساعات الأولى من صباح اليوم، 9 أيار/مايو، الساعة 2:00 بالتوقيت المحلي في فلسطين، شنت حوالي 40 طائرة حربية إسرائيلية غارات جوية، قصفت فيها عدة مواقع في جميع أنحاء غزة معلنة هدفا سافرا يتمثل في اغتيال فلسطينيين. وفي هذه اللحظة، بلغ عدد القتلى 13 فلسطينيا، من بينهم 4 أطفال و 4 نساء وطبيب واحد، بالإضافة إلى 20 شخصا آخرين أصيبوا بجروح، من بينهم 3 أطفال و 7 نساء، يوجد عدد منهم في حالة حرجة.

وقد خُطّط لهذا العدوان لاستهداف فلسطينيين وقتلهم عمدا، أي لإعدامهم خارج نطاق القضاء. واغتيل ثلاثة من أعضاء حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين – شاكر الغنام، وخليل صلاح البهتيني وطارق محمد عز الدين – وقتلت عمدا أيضا زوجاتهم وأطفالهم وأسرٌ بأكملها في الهجوم.

وتسبب الهجوم أيضا في مقتل الدكتور جمال خصوان، وهو طبيب أسنان معروف ورئيس مجلس إدارة مستشفى الوفاء، ومقتل زوجته مرفت خصوان وطفلهما يوسف خصوان، تاركين وراءهما ابنتهما الصغيرة اليتيمة. واستمر عدوان إسرائيل طوال اليوم، بهجوم بالقذائف على سيارة، مما أسفر عن مقتل فلسطينيَّيْن آخرَين. ويأتي هذا الهجوم في أعقاب الغارات الجوية الإسرائيلية على غزة الأسبوع الماضي التي أدت إلى مقتل هاشل الشويكي، وهو أب لـ 11 طفلا يبلغ من العمر 58 عاما، توفي في الأيام الأخيرة متأثرا بجروح خطيرة لحقت به. وبذلك يرتفع عدد القتلى في غزة إلى 16 شخصا.

وما فتئ المسؤولون الإسرائيليون يتباهون بعدوان اليوم، الذي خططت له إسرائيل وأطلقت عليه اسم "عملية الدرع والسهم". وفي الواقع، أعلن حزب عوتسما يهوديت (القوة اليهودية) الذي ينتمي إليه الوزير الإرهابي المتطرف بن غفير عن سعادته فعلا بهذا الهجوم القاتل، إذ صرح علنا بالقول: "نظرا لقبول موقفنا والانتقال من الاحتواء إلى الهجوم عبر الاغتيالات المحددة الأهداف لكبار [أعضاء] الجهاد الإسلامي، سنعود للتصويت مع الحكومة. ونأمل أن يستمر الهجوم بمرور الوقت". وهكذا، لم يَدعُ ذلك الحزب إلى هذا الهجوم الإجرامي فحسب ولم تكتف الحكومة بالتخطيط والرد بهذا الهجوم الإجرامي فقط، بل إنه يدعو إلى المزيد من إراقة الدماء.

ومن الواضح أن إسرائيل مصرة على سياسة العنف والإرهاب التي تنتهجها ضد الشعب الفلسطيني. وهي تصر على إثارة المزيد من النزاع والاضطراب، والقتل عمدا وبوحشية، والمعاقبة جماعيا، والترهيب، والتدمير وإنزال الصدمات دون تردد، والانتهاك الجسيم لجميع التزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، دون خوف من العواقب. وهذا الواقع يلزم المجتمع الدولي بالعمل من أجل المساءلة، والعمل على ضمان حماية مدنيينا وصون حقوقهم حتى يمكن وضع حد لهذا الاحتلال الاستعماري الاستيطاني غير القانوني ونظام الفصل العنصري المقترن به اللذين يعانون منهما منذ فترة طويلة.

ونحن ندين هذا العدوان الإجرامي على الشعب الفلسطيني وندعو إلى اتخاذ إجراءات فورية لمحاسبة مرتكبي الجرائم من المسؤولين الحكوميين والعسكريين على السواء في إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، الذين يخططون لهذه السلسلة التي لا نهاية لها من الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان وينفذونها، بما في ذلك وجود نمط واضح من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، والخروقات الجسيمة للقانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

ومن واجب مجلس الأمن أن يتصرف، ومن واجب الأمين العام أن يتصرف ومن واجب المجتمع الدولي أن يتصرف. وقد حان الوقت لوضع حد للإفلات من العقاب الذي أصبحت إسرائيل معتادة عليه تماما، ولإنهاء إدمانها على القتل، والتدمير والاستعمار والضم. فالقانون الدولي واضح تماما وهو يشمل العالم كله. ويجب التمسك به في جميع الظروف وفي جميع الحالات، وليس أقلها في الحالات التي ترتكب فيها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ولا يمكن أن تكون فلسطين استثناءً لهذه القاعدة.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها 788 رسالة، التي وجهناها بشأن الظلم المستمر الذي تعرض له الشعب الفلسطيني على مر التاريخ والجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432–S/2000/921) إلى 8 أيار/مايو 2023 (A/ES-10/936–S/2023/327)، سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، وأن يُقدّم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
الوزير
المراقب الدائم